The repercussions of the Russian-Ukrainian crisis on energy prices (oil and gas)

- ***Abdelkader Belbachir***[1]***:*** *PhD student, Higher School of Economics, Oran, Algeria*

- ***Brahami Mohamed Amin***[2]*: MCA, Higher School of Economics, Oran, Algeria*

Received:27/08/2022 ***Accepted :29/01/2023*** ***Published :31/01/2023***

Abstract :

Obedience prices are generally affected by one of the factors, either directly through market fundamentals or indirectly, such as geopolitical crises. Poor and tense international relations have serious repercussions on global economies, which have an impact on inter-international trade, especially in energy trade, which is the backbone of all those economies in particular. Industrial ones such as the European Union, this research came to highlight the analysis of the repercussions of a crisis from international crises such as the current Russian-Ukrainian conflict in Eastern Europe on energy prices. Russia, Where the study concluded that Russia has huge energy capabilities, which made it occupy the first ranks in this industry, especially in the field of natural gas, and also the size of its share in energy imports in European countries made the latter completely dependent on the Russian energy sector, especially in the short and medium term. Which raised concerns about the stability of energy supplies, which pushed prices to rise to record levels, especially at the beginning of this crisis.

Keywords: energy markets, oil and gas, supplies, geopolitical factors

Jel Codes Classification : F01, Q41, Q48

[1] ***Belbachir Abdelkader***, *LAMAP, abdelkader.belbachir@ese-oran.dz*
[2] *LAMAP, amin.brahami@epsecg-oran.dz*

تداعيات الأزمة الروسية الأكرانية على أسعار الطاقة (النفط و الغاز)

– **عبد القادر بلباشير**[1]: طالب دكتوراه، المدرسة العليا للإقتصاد بوهران، الجزائر
– **براهامي محمد أمين**[2] : أستاذ محاضر(أ)، المدرسة العليا للإقتصاد بوهران، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2022/08/27 **تاريخ القبول: 2023/01/29** **تاريخ النشر: 2023/01/31**

الملخص :

تتأثر أسعار الطاعة عموما بإحدى العوامل، إما مباشرة من خلال أساسيات السوق أو غير مباشرة كالأزمات الجيوسياسية.فسوء العلاقات الدولية وتوترها له تداعيات خطيرة على الإقتصاديات العالمية، بما له تأثير على التجارة الدولية البينية، خصوصا في تجارة الطاقة، التي تعتبر عصب كل تلك الإقتصاديات خاصة الصناعية منها كالإتحاد الأروبي، جاء هذا البحث إلى إبراز تحليل تداعيات أزمة من الأزمات الدولية كالصراع الروسي الأوكراني الحالي في شرق أروبا على أسعار الطاقة، حيث إعتمدنا في بحثنا على أسعار النفط والغاز بإعتبارهما الأكثر حساسية للتوترات الدولية في المدى القصير والأكبر نسبة في مزيج الطاقة المستورد من روسيا، حيث خلصت الدراسة ألى أن لروسيا مقدرات طاقوية ضخمة ما جعلها تحتل المراتب الأولي في هذه الصناعة خاصة في مجال الغاز الطبيعي، وأيضا حجم حصتها في واردات الطاقة في الدول الأروبية جعل هذه الأخيرة في تبعية تامة لقطاع الطاقة الروسي، خاصة في المدى القصير والمتوسط، هذا الإرتباط الذي زاد المخاوف على إستقرار الإمدادات الطاقوية ما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع إلى مستويات قياسية خاصة في بداية هذه الأزمة.

الكلمات المفاتيح: أسواق الطاقة، النفط والغاز، الإمدادات، العوامل الجيوسياسية

التصنيف JEL : **F01, Q41, Q48**

[1]-**بلباشير عبد القادر**، مخبر أبحاث في التطبيقات المنهجية التحليلية والتشغيلية في الإقتصاد، abdelkader.belbachir@ese-oran.dz
[2]- مخبر أبحاث في التطبيقات المنهجية التحليلية والتشغيلية في الإقتصاد ، amin.brahami@epsecg-oran.dz

– مقدمة

تتداخل عدة عوامل في إحداث إختلالات وإضطرابات في أسواق الطاقة ما ينتج عنها تداعيات إقتصادية، ويوجد من بين هذه العوامل ما لها تأثير مباشر كأساسيات السوق المتمثلة في طلب وعرض الطاقة، وأيضا مستويات المخزونات، وعوامل أخرى لها تأثيرات غير مباشرة كالعوامل الجيوسياسية خاصة ماتمثل في الصراعات المباشرة بين الدول، وتكون تلك التداعيات أشد حدة في حالة أحد أطراف النزاعات الدولية بلد منتج ومصدر للطاقة، مما يشكل مخاوف على توفر الإمدادات الطاقوية وبإنتظام، كما هو الحال في الصراع الروسي الأوكراني.

تسبب الصراع الروسي الأكراني في تداعيات إقتصادية عالمية، بعد التعافي التدريجي نتيجة الخروج من أزمة الإغلاق الكبير التي تسببت فيها جائحة كورونا COVID-19، وتمثلت أبرز تداعيات النزاع الروسي الأوكراني في تقلبات أسعار الطاقة لاسيما أسعار النفط و الغاز الطبيعي، والتي من الممكن أن تعتبر هذة الأزمة من أشد أزمات الطاقة المتعاقبة على أسواق الطاقة منذ أزمة 1973.

إشكالية البحث:

تعتبر روسيا من أكبر الدول التي تمتلك إحتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، ما جعلها من أكبر المنتجين والمصدرين للطاقة خاصة الغاز الطبيعي، وبهذا حصلت على أعلى حصة من حيث الصادرات للأسواق العالمية خصوصا السوق الأروبية، التي تعتمد في وارداتها الطاقوية على أكثر من 22% من النفط الخام وأكثر من 34% من الغاز الطبيعي، وبناءا على هذه التبعية الطاقوية لروسيا يمنك صياغة الإشكالية كما يلي:

كيف يمنك لروسيا التأثير على أسعار الطاقة في إطار صراعها مع أوكرانيا ؟

فرضية البحث:

إنطلاقا من إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية التالية:

تتمتع روسيا مقدرات طاقوية ضخمة ما مكنها من التأثير على أسعار الطاقة من خلال حجم حصتها من الصادرات في أسوق الطاقة.

أهمية البحث:

مما لاشك فيه، يكتسب البحث أهميته من خلال تناوله أحد المواضيع المهمة والحديثة في الصناعة الطاقوية والذي يتمثل في مدى تأثير العوامل الجيوسياسية على أسعار الطاقة وخاصة النفط والغاز من خلال التطرق ألى حجم التداعيات الإقتصادية للأزمة الروسية الأكرانية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث من خلال محاوره إلى:

- التعرف على أهم محطات العوامل الجيوسياسية التي كان لها تأثير بالغ على أسعار الطاقة.
- تسليط الضوء على أهمية روسيا الطاقوية في العالم وحجم تأثيرها في أسواق الطاقة خاصة السوق الأروبية.
- التحقق وتحليل تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

منهج البحث:

لبلوغ أهداف البحث ومعالجة إشكاليته تم إتباع المنهج الوصفي، وذلك بتحليل مختلف البيانات المجمعة من عدة مصادر أهمها البنك الدولي والمواقع المتخصصة، حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور، المحور الأول تطرقنا فيه إلى التعرف على أهم الأحداث الجيوسسياسية تأثيرا على أسعار الطاقة، والمحور الثاني خصص لدراسة ماتزخر به روسيا من مقومات طاقوية من النفط والغاز، أما المحور الثالث تطرقنا إلى تداعيات الأزمة من خلال الإشارة إلى الية التأثير وتحليل هذا التأثير على أسعار النفط والغاز.

I – لمحة تاريخية عن تأثير الأزمات الجيوسياسية على أسواق الطاقة:

تتغير أسعار الطاقة إرتفاعا وإنخفاضا، وأحيانا يكون الإرتفاع كبيرا، وأحيانا أخرى تهبط بشكل حاد، وتعزى هذه الإضطرابات إلى عدة عوامل، منها العرض والطلب الذي تتحكم فيه الإقتصاديات العالمية الكبرى، فبزيادة معدلات الطلب نتيجة لأي سبب ترتفع الأسعار، وهناك عامل معدل الفائدة، الذي تتحكم فيه البنوك المركزية عن طريق سياستها النقدية خاصة عند تخفيضها لتحفيز الإقتصاد العالمي، الذي بدوره يرفع معدلات الطلب على الطاقة من أجل عمليات إنتاج إضافية من السلع، ويوجد أيضا القيود التي تفرضها منظمة أوبك وحلفاؤها على معدلات الإنتاج الذي يرتبط ذلك بتصاعد وتباطىء نمو الإقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج ومعدلات الضرائب والكوارث الطبيعية، كل العوامل التي أشرنا إليها متعلقة بتأثير أساسيات السوق، ولكن تجدر الإشارة إلى عوامل أخرى منها العوامل الجيوسياسية، والمتمثلة في إضطرات العلاقات الدولية التي تتخد الحروب والعقوبات الإقتصادية أشكالا لها، خصوصا في حالة الدول المنتجة والمصدرة للطاقة التي تتحكم في الكثير من الأحيان في عمليتي الإنتاج والتوزيع.

هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتعليل الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير في أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار (موري و لخديمي، 2015، صفحة 151). فالمتتبع لتطورات أساسيات سوق الطاقة العالمية المفاجئة يجدها مرتبطة بحدث سياسي مثل تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي الذي تلاه عام 1956، وحرب 1967 بين العرب والكيان الصهيوني، ثم حرب عام 1973 والمقاطعة النفطية التي تلتها، ثم الثورة الإيرانية في بداية عام 1979، وبداية الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وغزو العراق الكويت في عام 1990، وغزو الولايات المتحدة العراق في عام 2003 (الحجي ، 2011).وأيضا أحداث سبتمبر 2001 والربيع العربي 2011 وكذا العقوبات الإقتصادية على إيران.

الشكل رقم (01): الأحداث الجيوسياسية والإقتصادية وأسعار خام غرب تكساس الوسيط ($/ب)

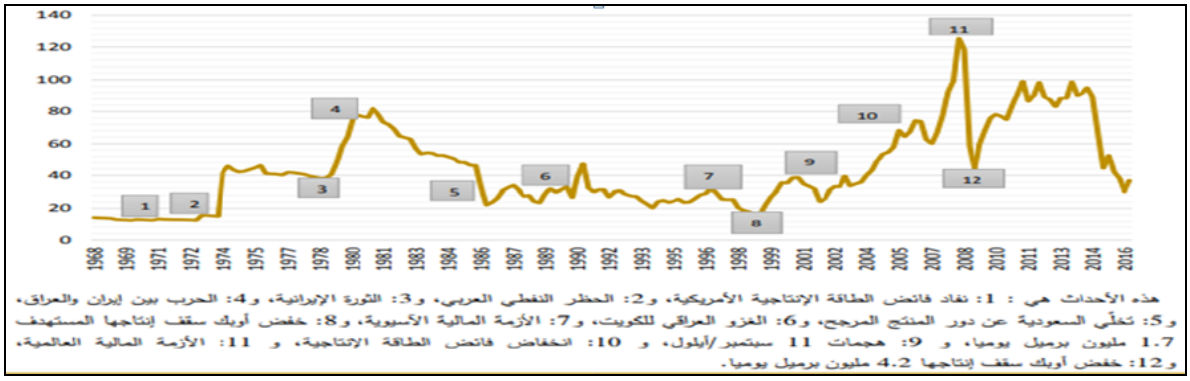

المصدر : (بن راشد، 2018، صفحة 54)

من الشكل أعلاه نجد أن هناك العديد من الأحداث والجيوسياسية تمثلت كثيرا في الصراعات الدولية أو إتخاض العديد من الدول المنتجة والمصدرة موقف من القضايا المتنازع عنها، التي أثرت في سلوك أساسيات السوق من عرض وطلب ومستويات المخزونات، تدفع في كثير من الأحيان إلى تقلبات في أسعار الطاقة خاصة أسعار النفط، والتي سنتطرق لأهمها حسب التسلسل الزمني للأحداث.

– **الحظر النفطي العربي عام 1973**: قبل عام 1973 إستقرت أسعار النفط تقريبا في حدود 3.6 دولار للبرميل، وهي الفترة التي شهدت محاولات عديدة لتحديد سعر النفط من قبل كارتل الشقيقات السبع من خلال العمل على التحكم في المعروض النفطي، ولكنها لم تدم لمدة طويلة نتيجة الموقف الذي تبنته عديد الدول في منظمة أوبك خصوصا الدول العربية منها، عند إستخدام العرب النفط كسلاح في مواجهة الكيان الصهيوني، وأيضا مقاطعة الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهلاندا إحتجاجا على دعم هذه الدول للكيان الصهيوني الغير مشروط، ذلك ما دفع بأسعار النفط إلى الإرتفاع بأكثر من ثلاث(3) أضعاف حتى وصل إلى 12 دولار للبرميل عام 1974 وضلت الأسعار تتقلب من 12.5 إلى 14 دولار للبرميل مابين عام 1974و1978 الذي دفع بالإنتاج من أوبك وخارج أوبك للإرتفاع، فقد وصل إنتاج أوبك إلى 25 مليون ب/ي وخارج أوبك إلى 31 مليون ب/ي. (سلطان، 2022).

– **حرب الخليج الأولى**: في عام 1979 عملت إيران على إستقرار مستوى إنتاجها من النفط العام في حدود 6 ملايين برميل يوميا، لكن سقوط النظام في طهران أدى إلى إختفاء محو مليوني (2)برميل من النفط يوميا، هذا الإنخفاض في المعروض النفطي العالمي دفع الأسعار في الإتجاه التصاعدي حتى وصلت إلى 25 دولار للبرميل، وذلك أعلى قيمة له بعد الحرب العالمية الثانية، أدت هذه الحرب التي أصطلح عليها بحرب الخليج الأولى، والتي دامت ثمانية

(8)سنوات ، إلى تدمير البنية التحتية للصناعة النفطية للبلدين، وكنتيجة لذلك إستمرت الأسعار في الإرتفاع إلى أن بلغت ذروتها عند 37 دولاراً للبرميل نهاية عام 1981. (سلطان، 2022).

– **غزو الكويت** : عرفت الخليج حرب أخرى سميت بحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، التي رفعت أسعار النفط بنسبة 173% محققة بذلك عتبة 41دولار للبرميل . لكن مع رفع المملكة العربية السعودية حجم الإنتاج بدأت الأسعار بالتراجع إلى 19 دولار للبرميل بالرغم من مشاركة 28 دولة في تحرير الكويت، لكن ما جاء في تقرير أوبك لعام 1991 نجد أنه يحسب خسارة دول المنظمة وأغلبها من دول المنطقة نتيجة تراجع الإنتاج بنسبة 16% وهبوط سعر البرميل بنحو 10 دولارات (نصير، 2021).

– **أحداث 11 سبتمبر 2001**: شهدها الإقتصاد العالمي عام 2001 حالة ركود ، والتي تم الإعلان عنها رسميا في مارس من نفس العام، الذي إنتهى في نوفمبر بعد إجراءات خفض الضرائب وأسعار الفائدة وبسبب الإنفاق الكبير على الأمن وبدء التحضير لغزو أفغانستان والعراق، وأيضا ما قامت به منظمة أوبك من سياسة التخفيض في معدلات الإنتاج ، بعد كل هذه الإجراءات تحسنت أسعار النفط فترة قليلة لكنها عاودت الإنخفاض خاصة بعد دخول كزاخستان بتصدير النفط ولأول مرة وإضافة 600 ألف برميل يوميا إلى السوق، وأيضا قيام الولايات المتحدة بسياسة دعم الصناعة النفطية المحلية، جاءت أحداث سبتمبر لتتزامن مع كل ماسبق والتي تسببت في توقيف المطارات والقطارات ووقف تدفق خط أنبوب ألاسكا ما جعل الطلب العالمي للنفط ينخفض، الذي دفع بأسعار النفط إلى الإنهيار مجددا لتصل إلى لى أقل من 20 دولاراً للبرميل (الحجي، independentarabic، 2021).

– **أحداث الربيع العربي**: مع نهاية عام 2010، عرفت البلدان العربية إضطرابات سياسية، سميت حينها بثورات الربيع العربي، والتي تسببت في تقلبات أسواق النفط، وبعد المخاوف من إنقطاع الإمدادات النفطية، خاصة من الحقول الليبية، حيث تزامن ذلك مع فرض المزيد من العقوبات على إيران، ومع خطر إغلاق مضيق هرمز، إلى جانب ارتفاع الطلب من قبل، وفي ظل هذه الأحداث الجيوسياسية فقدت السوق مايقارب 2.6 مليون برميل ما دفعت أسعار النفط الخام إلى تجاوز حاجز **100** دولار للبرميل (سلطان، 2022).

II – المقومات الطاقوية لروسيا:

"لا يمكن الحديث عن المقدرات الطاقوية في روسيا من دون التعرف على أهم أعمدة إنتاجه، فنجد ثلاث شركات لها ثقل إقليمي ودولي، وهي غازبروم(Gazprom)، روسنفط(Rosnefit)، نوفاتك(Novatek)، هي أهم الشركات المسيطرة على قطاع المحروقات في روسيا، رغم تواجد أقطاب أخرى، فشركة غازبروم مصنفة الثانية عالمياً

وروسنفط في المرتبة 15 عالميا ، حسب ترتيب سنة 2012، رغم أن هناك تضارباً في الأرقام من سنة إلى سنة، إلا أن هذه الشركات تبقى ضمن قائمة أقوى المؤسسات الطاقوية العالمية" (عبه جي، 2021، صفحة 18)

للإحتياطات النفطية أهمية بالغة في الصناعة النفطية بالإضافة إلى كونها مؤشر عام للمقدرات الإقتصادية للبلدان المنتجة و المصدرة للنفط، فهي من بين أهم العوامل لرفع إجمالي الإستثمارات في الصناعة النفطية لتقوية الطاقة الإنتاجية، خاصة في البلدان المنتجة التي تمثل العوائد النفطية المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني لديها كروسيا. يحتل هذا البلد المرتبة الثامنة عالميا (08) كأكبر إحتياطي عالمي للنفط، فحسب مجلة النفط والغاز (Oil and Gaz jornal) تقدر حجم الإحتياطات الروسية من النفط الخام ب 80 مليار برميل إعتبارا من عام 2016 ما نسبته 10 % إلى 12% من إجمالي الإحتياطات النفطية العالمية، الذي جعلها ثاني أكبر منتج للنفط في العالم (رسول، 2017، صفحة 96). أما سنة 2018 إحتلت روسيا المرتبة السابعة عالميا بنفس حجم الإحتياطي الذي قدر من قبل ب 80 مليار برميل من النفط.

الشكل رقم (02): أكبر عشر (10) دول إحتياطي النفط عام 2018 ، الوحدة(مليار /ب)

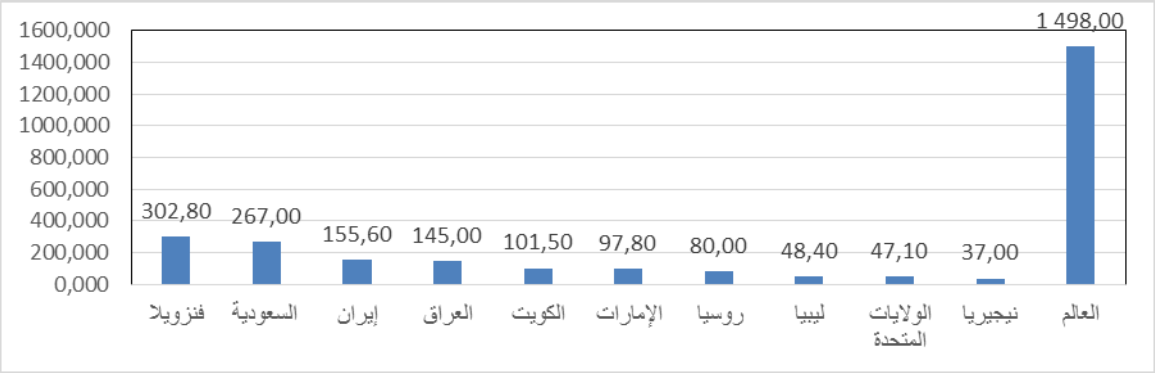

المصدر: (إكرامي ، 2021)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في عام 2018، تصدرت فنزويلا قائمة أكبر عشر (10) دول من حيث الإحتياطي العالمي للنفط عام 2018 بحجم إحتياطات وصلت إلى (302.80 مليار برميل)، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بحجم إحتياطات قدرت ب(267 مليار برميل)، ونلاحظ أيضا أن روسيا تقدمت إلى المرتبة السابعة بعد أن كانت في المرتبة الثامنة عام 2016 كما أشرنا سابقا حسب مجلة النفط والغاز (Oil and Gaz jornal)، وذلك بفضل ما قامت به روسيا من إستثمارات في الصناعة النفطية.

فضلا عن الحجم الهائل للإحتياطات النفطية و الطاقة الإنتاجية للنفط الخام، تتوفر روسيا على شبكة واسعة من خطوط الأنابيب لتوزيع وتصدير النفط للأسواق العالمية، وتعود ملكية هذه الشبكة إلى الدولة الروسية ما عادا بعض الإستثناءات كخط أنبوب بحر قزوين، وتدير هذه الشبكة الشركة الحكومية ترانسنفت (رسول، 2017، صفحة 107)

الشكل رقم (03): شبكة خطوط أنابيب النفط الروسية إلى أروبا

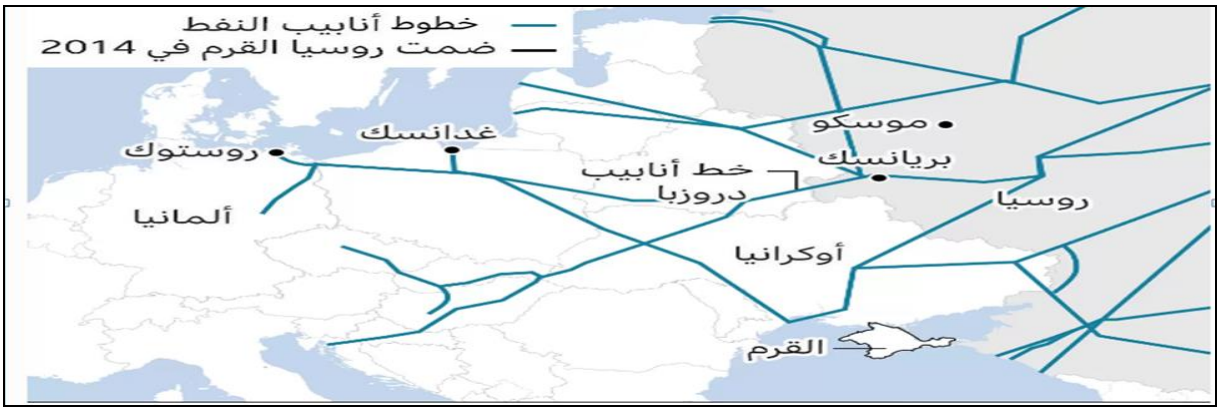

المصدر: (هورتون، بالومبو، و باولر، 2022)

أما في مجال الغاز الطبيعي فوفقا لمجلة النفط والغاز (**Oil and Gaz jornal**) تمتلك روسيا إعتبارا من عام 2016 على 1.668 ترليون قدم مكعب (TCF) من الغاز الطبيعي، الذي يعد أكبر إحتياطي عالمي بنسبة 23.4% من إجمالي الإحتياطات العالمية، بحيث تهيمن على هذه الصناعة الشركة الحكومية غازبروم، التي تمتلك أكبر شبكة لنقل الغاز بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي يزيد طولها عن 170 ألف كم (رسول، 2017، صفحة 117).

الشكل رقم (04): شبكة خطوط أنابيب الغاز الروسية إلى أروبا

المصدر: (هورتون، بالومبو، و باولر، 2022)

الشكل رقم (05): ترتيب أكبر الدول حسب الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لعام 2020 (ترليون متر مكعب)

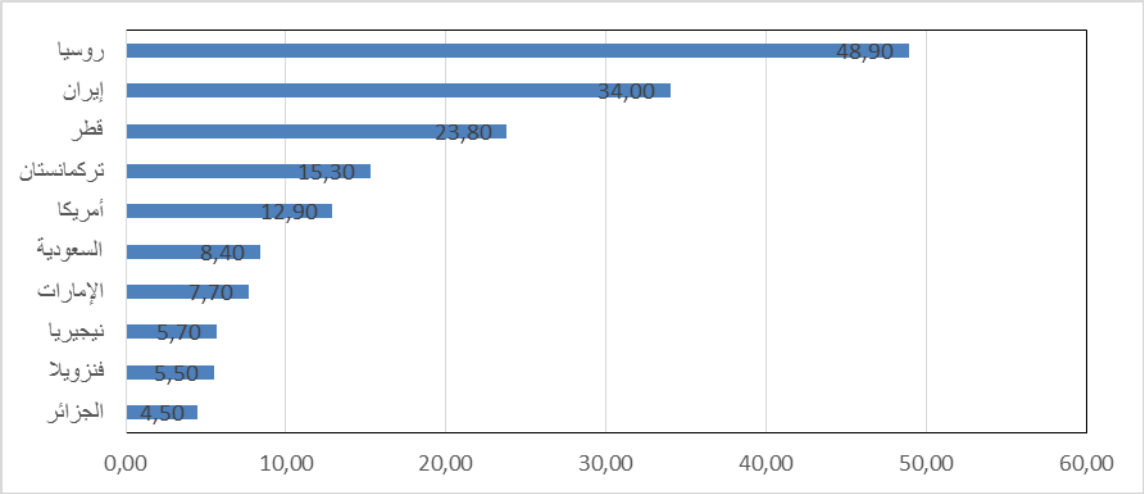

المصدر: (Cnn، 2022)

حسب الشكل أعلاه نجد أن روسيا تتصدر ترتيب الدول عالميا من حيث حجم الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لعام 2020، حيث تقدر هذه الإحتياطات ب (48.90 ترليون متر مكعب)، تليها إيران في المرتبة الثانية و وقطر في المرتبة الثالثة بحجم إحتياطات قدرت ب(34 ترليون متر مكعب)،(23.80 ترليون متر مكعب) على التوالي.

إن هذا الحجم من الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، جعل روسيا تزخر بالمرتبة الأولى عالميا من حيث الصادرات بهذا النوع من الطاقة الأحفورية، ففي عام 2020 صدرت روسيا 199.9 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى العالم، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي إحتلت المرتبة الثانية بحجم صادرات قدرت ب 149.5 مليار متر مكعب.

الشكل رقم (06): الدول الأعلى في الصادرات العالمية للغاز الطبيعي في عام 2020 (مليار متر مكعب)

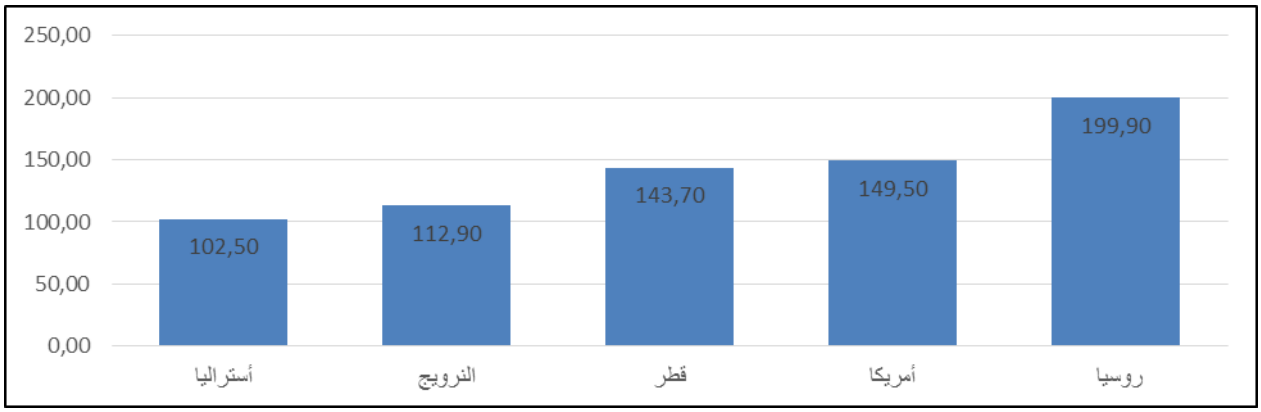

المصدر: (Cnn، 2022)

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

□ – تداعيات الأزمة الروسية الأكرانية على أسعار الطاقة:

كما بينا سابقا أن للأحداث الجيوسياسية أثر كبير على أسواق الطاقة، وخاصة إذا كان أحد أطراف الصراع بلد منتج ومصدر لها ، كما هو الحال بالنسبة لروسيا والطرف الثاني أيضا هو جزء من هذا الصراع، ولو بصورة غير مباشرة كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية، خصوصا دول الإتحاد الأروبي الذي يعتبر أحد أكبر المستوردين للطاقة من روسيا، مما لاشك فيه وكباقي الأزمات التي سبقت كأزمة الطاقة لعام 1973، تستعمل من جديد الطاقة كسلاح ووسيلة ضغط للطرفين، فروسيا من جهتها تعتبر مداخيل صادرات الطاقة أهم الموارد لإقتصادها، وأيضا الإتحاد الأروبي يعتبر توقف الإمدادات الطاقوية من روسيا أكبر مشكل إقتصادي قد تواجهه لما لها من مميزات من حيث التكلفة أو من حيث عدم قابلية الطاقة الأحفورية للإستبدال في المدى القصير أو المتوسط.

□ –1– تحليل الية إنتقال التأثير:

التدخلات الدولية في عمل التجارة الدولية لها تأثير كبير في حجم المبادلات التجارية، سواءا بإستخدام الطرق المشروعة كسياسات التجارة الخارجية (الحمائية)، أوتأثير الصراعات المباشرة بين الدول في حالة الحرب، أو عن طريق العقوبات الإقتصادية المفروضة على بعض الدول، خاصة تلك التي تملك حصة كبيرة في حجم الصادرات من السلع الأساسية كالطاقة. ففي أزمة روسيا وأكرانيا تجتمع كل تلك العوامل لتعطيل إمدادات الطاقة المتمثلة في الصراع المباشر القائم بين روسيا وأكرانيا وأيضا العقوبات الإقتصادية التي فرضتها أكبر إقتصاديات العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الاروبي.

تمثلت حزمة العقوبات الإقتصادية من المجموعة الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأروبي في عزل روسيا عن نظام الدفع الدولي SWIFT، و إعلان الولايات المتحدة حضر للواردات النفطية من روسيا، وكذا قيام بريطانيا بخطة تدريجية للتخلص من واردات الطاقة من روسيا، وفي المقابل اتخذت روسيا إجراءات المضادة كفرض دفع عائداتها من النفط والغاز للدول غير الشقيقة بعملة الروبل الروسية، بالإضافة إلى ذلك تم فرض عقوبات على 31 شركة مقرها الرئيسي في دول سبقتها بفرض عقوبات عليها، التي معظمها من دول التحاد الأوروبي (علي سبت، 2022، الصفحات 4-5). أدت هذه الإجراءات العملية من الدول الغربية و روسيا إلى تقلبات حادة في أسواق الطاقة التي دفعت بالأسعار إلى الإرتفاع، حيث كانت هذه الإرتفاعات هي الأولى من نوعها منذ عام 1973 (Bank، 2022، صفحة 2).

الشكل رقم(07): تطور أسعار الطاقة للفترة 2022/1970 (%)

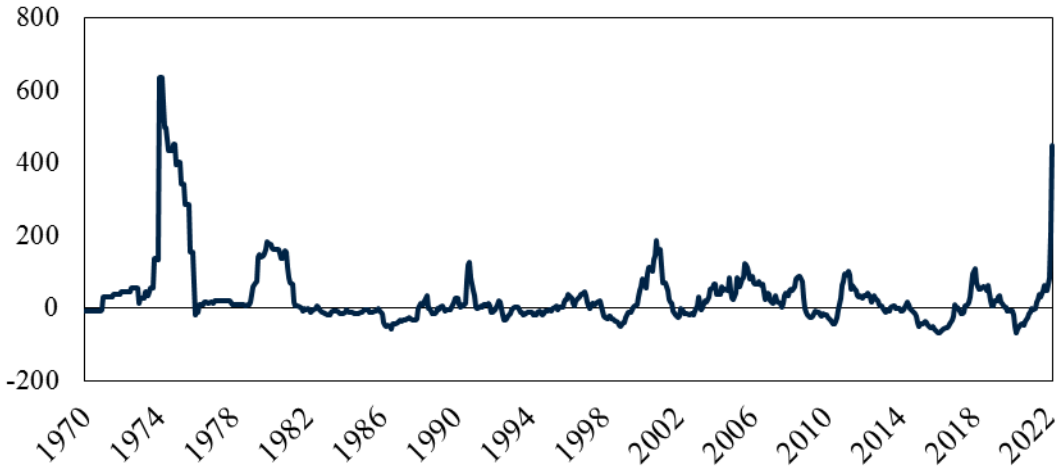

من الشكل أعلاه نلاحظ و كما أشرنا سابقا أن الإرتفاعات التي حصلت نتيجة العامل الجيوسياسي المتمثل في الصراع الروسي الأكراني والذي دفع بالأسعار إلى الإرتفاع ولأول مرة منذ عام 1973، هذا العام الذي شهد حضر النفط العربي على الدول الداعمة للكيان الصهيوني، والذي أصطلح عليه عند الدول الغربية بالصدمة النفطية الأولى، إذ فيه إرتفعت أسعار الطاقة ب634.5% بعد ستة(06) أشهر من إنطلاق الأزمة التي بدأ الإرتفاع فيها ب135% في أول أكتوبر 1973، نفس الوضع حصل بعد إنطلاق الصراع بين روسيا وأوكرانيا الذي دفع بالأسعار إلى إرتفاعات حادة وصلت إلى 448% بداية مارس 2022 بعد أن بدأت ب85.10% بداية جانفي 2022 في ظل تنامي المخاوف من توقف الإمدادات النفطية.

ونتيجة لعدم اليقين بأحوال سوق الطاقة وما أثارته من تلك التقلبات في الأسعار في بداية الأزمة وأيضا ما أحدثته الإجراءات المتخذة من طرف الدول الغربية والإجراءات المضادة التي ذكرناها سابقا تصاعدت وتيرة المخاوف التي أصبحت تهدد الأمن الطاقوي بالنسبة للإتحاد الأروبي (عبد الشايف، 2022، صفحة 11)، بسبب إرتباطه طاقويا بروسيا حيث يستورد الإتحاد الاروبي نسبة كبيرة من طاقته من روسيا، وبالتالي تذهب غالبية الصادرات الروسية إلى الإتحاد الأروبي (Bank، 2022، صفحة 12).

حيث تعد روسيا أكبر مصدِّر للنفط في العالم، والاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر مستورد وأكبر مشتر للنفط الروسي في العالم وفي حال توقفت تجارة النفط بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، سوف يجري إيقاف حوالي 3 ملايين برميل في اليوم من إمدادات الخام الروسي وحوالي مليون برميل في اليوم من المنتجات النفطية، مما قد يشكِّل صدمة إمداد عالمية في المدى القريب (التميمي، 2022، صفحة 3).حيث يستخدم الاتحاد الأوروبي النفط الخام المستورد في إنتاج المنتجات النفطية المكررة بغرض تصديرها، ولا يقتصر على الاستهلاك المحلي فحسب. حيث يصدر حوالي 28 % من الإنتاج الكلي

علىٍ أساسٍ صاف. وينتج 11% فقط من النفط الخام الذي يكرره ويستورد الباقي (Larrabee, Pezard, & Radin, 2017, p. 13).

الشكل رقم (08): حصة واردات الإتحاد الأروبي الطاقوية من روسيا (%)

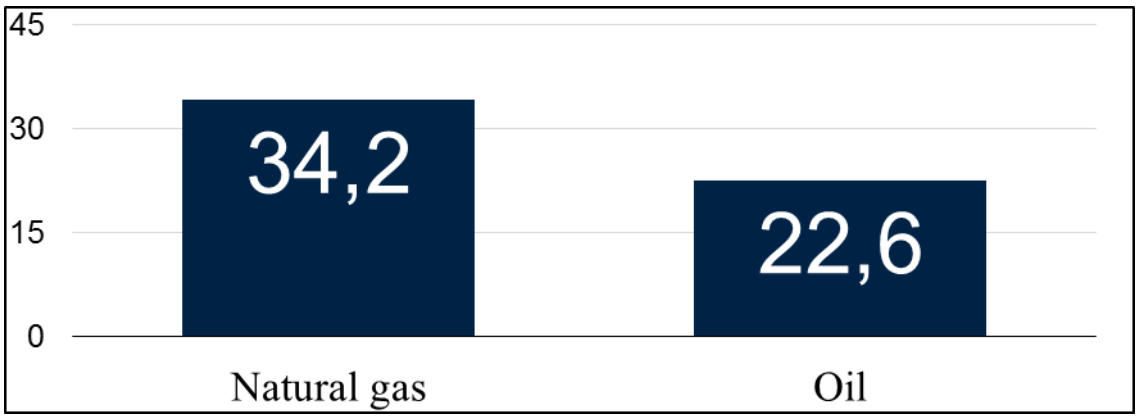

المصدر: (Worldbank، 2022)

مع كل هذا الإعتماد الأروبي على الصادرات الطاقوية من روسيا، لم يمنعها من فرض تلك الحزمة من العقوبات الإقتصادية، خاصة ما تمثل في شقها من الواردات النفطية من روسيا. وكإجراء عملي قامت الدول الصناعية ضمن إطارها التنظيمي المتمثل في وكالة الطاقة الدولية ولتخفيف تأثير الأزمة في حالة توقف الإمدادات الطاقوية من روسيا، بسحب نحو 72.7مليون برميل من مخزوناتها النفطية الإستراتيجية، كخطة أولية، يأتي هذا قبل إعلان الوكالة عن أكبر سحب على الإطلاق من المخزونات النفطية في تاريخها بلغ حوالي 120مليون برميل على مدى ستة أشهر، بدءاً من شهر مايو 2022، (علي سبت، 2022، الصفحات 4-5). وهي أيضا محاولة من الوكالة للحد من الإرتفاعات القياسية لأسعار النفط خاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن في خضم هذا الضغط على قطاع النفط والغاز الروسي أعلنت العديد من الدول رغبتها في شراء النفط والغاز الروسي كالهند والصين الذي كان العامل في محافظة الأسعار على وتيرتها في الإرتفاع الغير مسبوقة. كما جاء في تقرير صدر عن مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، ومقره فنلندا، قال إن روسيا تواصل الحصول على مبالغ ضخمة من خلال بيع النفط والغاز، على الرغم من العقوبات المفروضة عليها (نغم، 2022).

مما سبق يمكن القول أن قناة إنتقال تأثير الأزمة الطاقوية للنشاط الإقتصادي للدول الغربية عامة والإتحاد الأروبي خاصة هو المخاوف من توقف الإمدادات من النفط والغاز الروسي الذي يعد عصب إقتصاد أروبا خاصة الكثير من دول الإتحاد الأروبي تعتمد على واردات الطاقة من روسيا بنسب تصل إلى أكثر من 90 %، التي تجعلها في تبعية تامة لقطاع الطاقة الروسي.

الشكل رقم (09) نسبة إعتماد دول أروبية على الغاز الروسي(%)

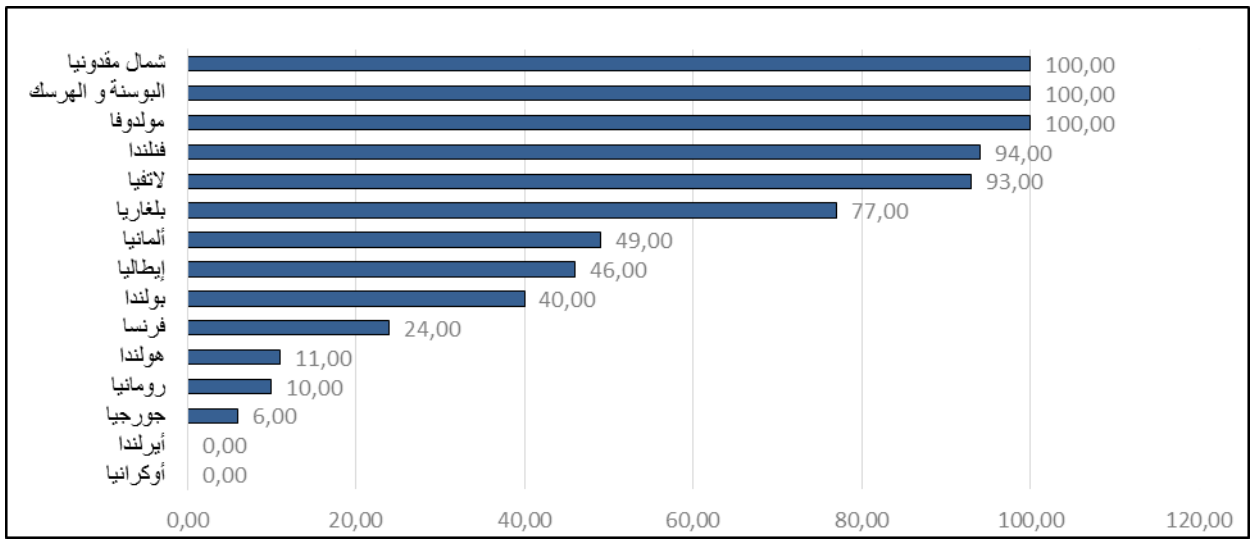

المصدر: (Arabgraphia، 2022)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك بلدان مثل شمال مقدونيا والبوسنة الهرسك ومولدوفا و تعتمد بشكل كلي على الواردات من الغاز الطبيعي من روسيا، وأيضا تعتمد بشكل شبه كلي كلا من فنلندا ولاتفيا وبلغاريا بنسبة 94%، 93%، 77%، على التوالي، حتى الإقتصاديات الكبرى الصناعية من دول الإتحاد الأروبي تعتمد بنسب كبيرة تجعلها من أكبر المستوردين للغاز من روسيا كألمانيا وإطاليا وفرنسا كما هو موضح في الشكل أعلاه.

□-2 – تحليل تطور أسعار النفط والغاز:

□-2-1- النفط:

أخذت أسعار النفط ترتفع في ظل تنامي المخاوف من أن تؤثر الأزمة الروسية الأكرانية إلى توقف الإمدادات النفطية، حيث بلغ سعر خام برنت الذي هو المعيار الدولي (Bbc، 2022) إلى 99.08 دولار يوم 24 فيفري 2022 يوم إندلاق الصراع المباشر بين روسيا وأوكرانيا وهو أعلى مستوى له منذ سبع (7) سنوات. وبلغ متوسط سعره إلى 116 دولارا للبرميل في مارس 2022، وهو أعلى مستوى له منذ 2013(Baffes & Nagle, 2022).

الشكل رقم (10): التطورات اليومية لأسعار خام برنت($/bbl)

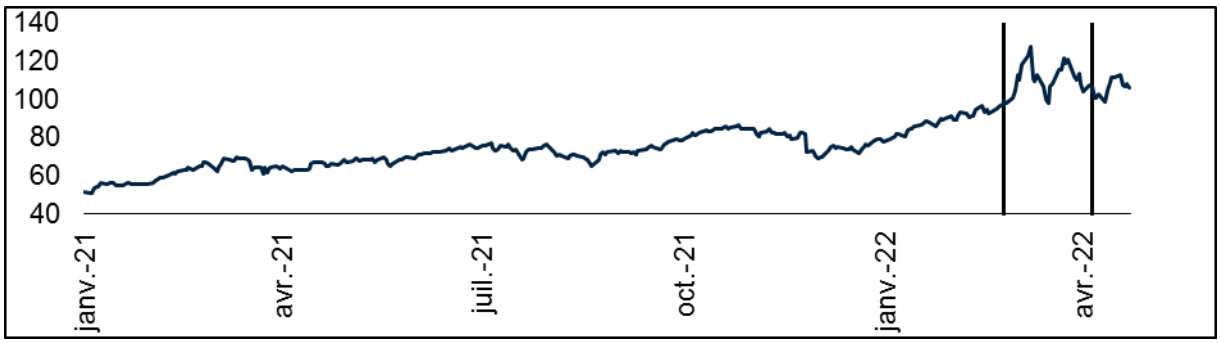

المصدر: (Worldbank، 2022)

2-2- الغاز الطبيعي:

كان لقرارات شركة غازبروم الروسية، التي تعتبر منفذ قرارات روسيا في مجال السياسة الطاقوية قصيرة أم طويلة الأجل بوقف تدفق الغاز عبر الأنابيب إلى دول الإتحاد الأروبي نتيجة عدم الدفع بالعملة الروسية الروبل، تداعيات على حجم المبادلات التجارية خاصة مع الدول الغير شقيقة كما وصفتها السلطات الروسية التي كانت تدعم الطرف الاخر في الصراع. فكانت أولى التداعيات إرتفاع مؤشر TTF ب50% الذي يعتبر المرجع الرئيسي لأسعار الغاز في أروبا ليصل إلى 44 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (سبت، 2022، صفحة 10).

الشكل رقم(11): تطورات أسعار الغاز

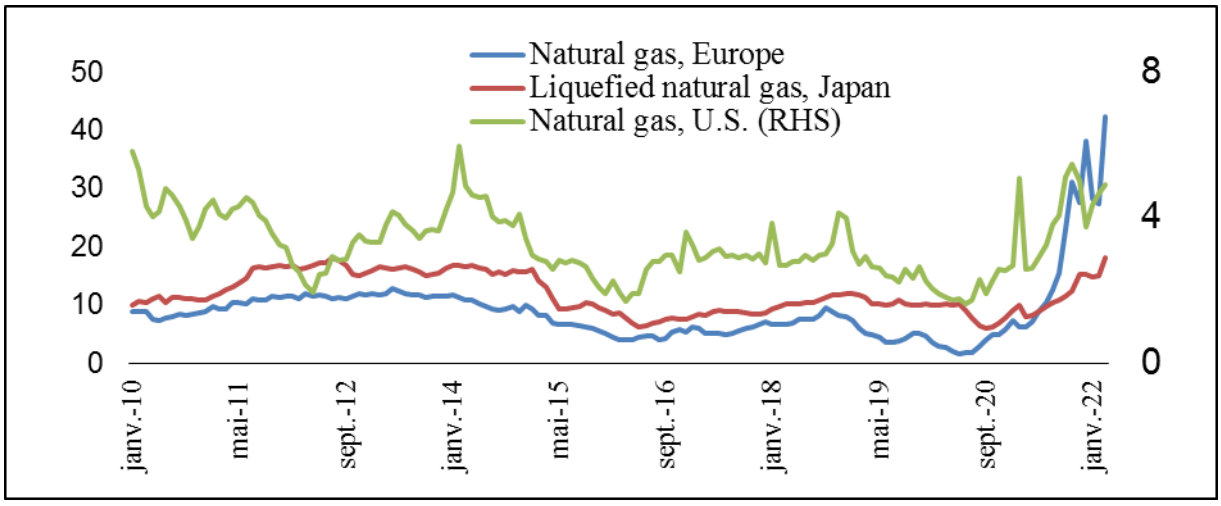

المصدر: (Worldbank، 2022).

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في نفس الأزمة عام 2014 حدثت إرتفاعات في الأسعار نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، لكن ما حدث خلال هذه الأزمة كان أحد وذلك على خلفية الإجراءات المتخذة من قبل الدول الغربية وما صاحبها من إجراءات مضادة من قبل روسيا.

تأثير الصراع الروسي الأكراني قد يكون إلى أمد أطول من الصدمات السابقة، لأنه لايمكن إحلال بدائل أخرى من الطاقة الأحفورية، وذلك بسبب الإرتفاعات التي شملت جميع أنواع الطاقة الأحفورية التي بدورها نقلت تضخم الأسعار إلى بعض السلع الأولية الأخرى، مثلا دفع إرتفاع أسعار الغاز الطبيعي إرتفاعات في أسعار الأسمدة التي حملت تكاليف المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ماقامت به الكثير من الدول من تدابير خفض الضرائب وتقديم إعانات، الذي تسبب في نقص أو توقف تمويل مشاريع الطاقة البديلة إلى أمد بعيد،كما دفع هذا الصراع إلى التحول في تجارة الطاقة كقيام الكثير من الدول إلى إستراد الفحم بكميات كبيرة بتكلفة مرتفعة نتيجة تكاليف النقل وهذا ما يعزز التضخم إلى أمد بعيد. أما

في الأمد القريب يهدد إرتفاع الأسعار التحول إلى الطاقة النظيفة نتيجة ما تقوم به البلدان من ضخ أموال كبيرة في الإستثمار في الطاقة الأحفورية، كما يؤدي ارتفاع أسعار المعادن إلى ارتفاع تكلفة الطاقة المتجددة التي تعتمد على معادن مثل الألومنيوم والنيكل المستخدم في صناعة البطاريات. (bank, 2022)

– خاتمة:

حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة، من خلال التطرق إلى أهمية حجم الصادرات الروسية من الطاقة الاحفورية المتمثلة في النفط والغاز الطبعي، وذكر ألية الإنتقال تأثير هذه الأزمة إلى أسواق الطاقة، وكذا التطرق إلى حجم التأثير المباشر خاصة على الإتحاد الأروبي الذي يعتبر أكبر سوق للصادرات الروسية، وذلك من خلال تحليل البيانات المتعلقة بأهم التطورات في أسعار النفط والغاز الطبيعي. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج:

1- العوامل الجيوسياسية المتمثلة في الصراعات الدولية، خاصة المباشرة منها لها تأثير مباشر على أسواق الطاقة، وذلك من خلال تعطيل الإمدادات الطاقوية.

2- تعد روسيا من بين الدول التي تمتلك مقدرات طاقوية هائلة من نفط وغاز طبيعي، حيث تمتلك حجم إحتياطي يقدر ب(80 مليار برميل) من النفط، وبذلك تعتبر من أكبر المنتجين، أما بالنسبة للغاز الطبيعي تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإحتياطي ب(48.9 ترليون متر مكعب)، ما جعلها من أكبر المصدرين في العالم، حيث صدرت عام 2020 (199.90 ترليون متر مكعب)، بالإضافة إلى ذلك يمتلك بنية تحتية كبيرة تمثلت في شبكة خطوط أنابيب ضخمة لتصدير النفط والغاز تديرها شركة غازبروم الروسية.

3- يعتبر الإتحاد الأروبي من أكبر مستوردي الطاقة من روسيا بنسبة 22.6 %من النفط و34.2% من الغاز الطبيعي، ماجعله في إرتباط بقطاع الطاقة الروسي، وبذلك أي تقلبات في الإمدادات نتيجة لأي إضطرابات في العلاقات الدولية المباشرة مع روسيا أو تكون روسيا أحد أطراف، تعتبر تهديدا لأمن أروبا الطاقوي.

4- التقلبات في الإمدادات الطاقوية عامل أساسي في تقلبات الأسعار نحو الإرتفاع إلى مستويات قياسية، وبالتالي يدفع السلع خاصة الأساسية منها إلى الإرتفاع نتيجة تزايد تكاليف الإنتاج بصفة عامة.

5- رغم العقوبات الدولية على قطاع الطاقة الروسي إلا أن روسيا لم تتأثر مداخيلها من عائدات صادرات الطاقة الأحفورية، نتيجة لتوفر مستهلكين خاصة من الإقتصاديات الناشئة في اسيا، وذلك ما حافظ على وتيرة إرتفاع الأسعار.

6- الإستثمار في إنتاج الطاقة الأحفورية، نتيجة التخوف من تعطل إمدادات الدول المصدرة التقليدية يعرقل التوجه نحو إنتاج الطاقة النظيفة، خاصة في الأمد القصير والمتوسط.

- التوصيات

1- على الدول المستهلكة للطاقة خاصة الإتحاد الأروبي، تنويع مصادر الطاقة وذلك بالإستثمار في الطاقة النظيفة وتقليل الإعتماد على الواردات خاصة من روسيا، التي تعتبرها الدول الغربية خطرا على أمنها القومي.

2- رفع مستويات مخزونات الطاقة في إطار الوكالة الدولية للطاقة ، وذلك بالإستثمار في البنية التحتية الخاصة بتوسيع الطاقة الإستعابية.

3- على أوبك الرفع من الطاقة الإنتاجية للنفط لمواجهة الإضطرابات في الإمدادات النفطية نظرا لأي توترات جيوسياسية، وذلك للحد من الإرتفاعات القياسية لأسعار النفط، بالرغم من أنها توفر عوائد مالية ضخمة للدول المنتجة والمصدرة، إلا أن عامل تأثير أسعار الطاقة على أسعار السلع خاصة الأساسية منها يبقى هاجسا أمام الدول المستوردة لها نتيجة لإرتفاع فاتورة الإستراد.

4- على المجتمع الدولي إيلاء أهمية كبرى لأمن الدول الطاقوي بإعتباره ملفا خاصا، والعمل على جعل عقود تموين الطاقة للدول المستهلكة طويلة الأجل للحد من تقلبات الأسعار نتيجة إضطرابات الأمدادات.

- المراجع

Arabgraphia. (28 4, 2022). إتفاق بين الأعضاء في الإتحاد الأروبي لحضر إستراد النفط الروسي. تاريخ الاسترداد 23 6, 2022، من Arabgraphia: https://arabgraphia.net/2022/04/8477/

Arabic Cnn. (17 2, 2022). روسيا المصدر الأكبر للغاز الطبيعي و هذا حجم إحتياطاتها. تاريخ الاسترداد 25 6, 2022، من Arabic Cnn: https://arabic.cnn.com/business/article/2022/02/17/russia-gas-resevrves-export-infographic

Bbc. (2, 2022). روسيا وأوكرانيا : إرتفاع أسعار النفط خوفا من قلة الإمدادات بعد قرارات بوتن. تاريخ الاسترداد 15 4, 2022، من Bbc: .com/arabic/business-60421117

john Baffes، و peter Nagle. (26 04, 2022). The Comodity Markets in Seven Charts. تاريخ الاسترداد 25 6, 2022، من WORLD BANK: https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/commodity-markets-outlook-seven-charts

Larrabee, S., Pezard, S., & Radin, A. (2017). russia adn the west after the ukrainian crisis european vulnibiralities to russian prissures. RAND Corporation - Research ANd Development.

World .Commodity Markets Outlook, The Impact of the Ukraine On Coomodity Markets .(2022) .World Bank .Bank

.Food and Energy Price Shocks from Ukraine War Could Last for Years .(2022 ,4 26) .World bank تاريخ الاسترداد 25 6, 2022، من https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/04/26/food-and-energy-price-shocks-from-ukraine-war

Worldbank. (4, 2022). تاريخ الاسترداد 25 6, 2022، من World Bank: https://www.albankaldawli.org/ar/home

أحمد سلطان. (9 3, 2022). تاريخ الاسترداد 15 3, 2022، من السياسة الدولية: https://bit.ly/3KiTK2j

أحمد نصير. (2 8, 2021). تاريخ الاسترداد 15 3, 2022، من العين: https://al-ain.com/article/anniversary-iraq-invasion-kuwait-fire-memory-oil

أنس الحجي . (5 أفريل , 2011). أثر العوامل السياسية في أسعار النفط، جريدة العرب الإقتصادية الدولية، https://www.aleqt.com/2011/04/05/article_523125.html.

أنس الحجي. (11 9, 2021). تاريخ الاسترداد 15 3, 2022، من independentarabic: https://bit.ly/3chwkO1

بن سبت علي سبت. (2022). تداعيات الأزمة الأزمة الروسية الأكرانية على أسواق الطاقة. نشرة شهرية(4)، الصفحات 4-5.

بن سبت علي سبت. (2022). حول التطورات في السوق العالمية للغاز الطبيعي في ظل الأزمة الروسية الأزكرانية. نشرة شهرية(3)، صفحة 10.

جيك هورتون، دانيال بالومبو، و تيم باولر. (4 5, 2022). روسيا وأكرانيا هل يمكن أن يستغني العالم عن إمدادات النفط والغاز الروسية. تاريخ الاسترداد 25 6, 2022، من Bbc News عربي: https://www.bbc.com/arabic/business-61324009

خالد الخاطر بن راشد. (2018). إستشراف افاق التنويع الإقتصادي و الإستدامة في الإقتصاديات الخليجية في ضوء تحديات إنخيار أسعار النفط. إستشراف للدراسات الإقتصادية(3)، صفحة 54.

سمية موري، و عبد الحميد لخديمي. (2015). تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية. بحوث إقتصادية عربية(71)، صفحة 151.

عبد الله إكرامي . (11 3, 2021). السعودية تملك ناني أعلى إحتياطات نفطية عالمية . تاريخ الاسترداد 15 3, 2022، من جريدة العرب الإقتصادية الدولية : https://www.aleqt.com/2020/03/11/article_1778291.html

عصام عبد الشايف. (2022). الحرب الروسية الأكرانية ومستقبل الأمن الدولي. مركز الجزيرة للدراسات.

قاسم نغم. (14 6, 2022). روسيا وأكرانيا : كيف تتمكن موسكو من بيع نفطها رغم العقوبات المفروضة عليها ؟ تاريخ الاسترداد 5 8, 2022، من Bbc: https://bbc.in/3KoZFTu

محفوظ رسول. (2017). الأزمة الأكرانية والأمن الطاقوي الروسي –الإتحاد الأروبي. الجزائر، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.

ناصر التميمي. (2022). تداعيات الحرب الأكرانية على الدول العربية المصدرة للطاقة. مركز الجزيرة للدراسات.

نورا عبه جي. (2021). مكانة النفط والغاز في الإقتصاد الروسي: المؤشرات والأبعاد دراسات سياسية المعهد المصري للدراسات. صفحة 18.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015